

عند رفع الرأس من الركوع قلت عدد المحيط فينبيل مسائل  
 الاذان التكبير عند رفع الرأس من الركوع من جملة هذه  
 السنن وفي روضة التاطفي ويكبر في حالة الانشغال  
 في كل خفض ورفع وفي شرح الآثار للطحاوي النبي  
 صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر وعلي وابا هريرة  
 كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع ثم قال الطحاوي  
 فكانت هذه الاقوال المروية في التكبير في كل خفض ورفع  
 وقد تواتر العمل بها من بعد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الى يومنا لا ينكره منكر ولا يدفعه دافع قال السنن  
 رحمه الله ترك العمل بها منصوص ايضا فقد ذكر في خزائن  
 الغفقه والنظم ان تكبيرات فرايض يوم وليدته  
 اربع وتسعون ولن يكون كذلك الا اذا امرى عن  
 الرفع تكبير والجواب الثاني انه يجوز ان يكون المراد  
 بالتكبير الذكر الذي فيه تعظيم لله تعالى سواء كان  
 فيه لفظ التكبير او لم يكن جمعا بين التزيينات والافعال  
 والاشجار انتهى ويجوز ان يكون باعتبار الغالب والظاهر  
 ان هذا هو مراد الطحاوي والافقواتر العمل بالتكبير  
 عند الرفع من الركوع منعه اظهر من الشئ اذ لو كان لبقى  
 اثره لما اجتمعت الامة على تركه في جميع بلاد الاسلام  
 جميع المذاهب ولما تركوا ذكره ولتبههم رؤسا فان  
 ذلك كالاستيلاء من هذه الامة والله سبحانه الموفق  
 ويرسل اليدين في القومة بعد الرفع من الركوع باتفاق  
 اجمعا كما قال الصدوق في حاشية حسان الدين في واقعاته  
 اما على قول محمد قطاهر لانه قبا لاقراءة فيه وانما  
 على قولها فان كان فيه ذكر مستنون في حق المقر

في رواية

في رواية وفي حق الامام على قول لكنه غير متمد بل هو قول  
 ربنا لك الحمد وخوه وهوسنى قليل لا يزيد زمانه على  
 زمان القبض والتجلية فلا فائدة في القبض وذكر  
 التمدد اماما او شيئا في الملتقط انه يأخذ السد  
 اليسرى باليمنى في تلك القومة على قولها خلافا لمحمد  
 بناء على وجود الذكر المسنون وان قل وقول صاحب  
 الواقعات اوجه في صلاة الجنازة من اولها الى اخرها  
 ووقت قراءة التثناء في سائر الصلوات فرضها وقبلها  
 ووقت قراءة القنوت في الوتر يأخذ اليد على قول  
 اكثر المشايخ اختيارا منهم لقول ابن خزيمة وابن بوسم  
 فان الاخذ عندهما سنة قيام فيه ذكر مستنون خلافا  
 لما قاله ابو حفص الفضل ان السنة في هذه المواضع الاربعة  
 اختيارا منه لقول محمد فان الاخذ عنده سنة قيام  
 فيه قراءة هو يقول ان شرعيته الاخذ خوف اجتماع  
 الدم في رؤس الاصابع بسبب الارسال وذلك حاله  
 القراءة لطولها كذا قيل وفيه نظر لان قراءة العائجة  
 المشروعة في الاخيرين وحدها لا تزيد على قراءة القنوت  
 ولا على قيام صلاة الجنازة ولها ان شرعية الاخذ  
 زيادة الخضوع والتعظيم فيما سب كل قيام حد  
 يدنو يمد به وفي تكبيرات العمدين اي بين تكبيراتها  
 يرسل يديه اتفقا لعدم الذكر المسنون بينهما عند  
 فاذا اطمان بعد رفع رأسه من الركوع حال كونه  
 قائما وسكن اضطراب اعضائه الياصل من الرفع  
 كثير حال كونه متمسكا او تكبيراً مندلسا بالحدود  
 والباء يعني مع وذلك بان يكون ابتداء التكبير عند  
 ابتداء الخرو